A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/331
11 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البندان ٣٨ و ٨١ من جدول الأعمال المؤقت*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة الى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وأرمينيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه نص معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا (المرفق الأول) ونص الإعلان الروسي الأرمني (المرفق الثاني)، الموقع عليهما من قبل رئيس الاتحاد الروسي ب. ن. يلتسن، ورئيس جمهورية أرمينيا ل. أ. تير - بيتروسيان في موسكو في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧.

ونكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٨ و ٨١ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) س. لافروف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) م. ابيليان
القائم بالأعمال المؤقت
في البعثة الدائمة لجمهورية
أرمينيا لدى الأمم المتحدة

* A/52/150 و Corr.1.

المرفق الأول

معاهـــدة الصداقـــة والتعـــاون والمساعـــدة المتبادلة بيـــن الاتحـــاد الروســـي وجمهوريـــة أرمينيا التي تم التوقيع عليها في موسكو في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧

إن الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا، اقتناعا منهما بأن التنمية المطردة والتعزيز المستمر لعلاقات الصداقة، وحسن الجوار والتعاون ذي المنفعة المتبادلة يحققان المصالح الأساسية لشعوب الدولتين، ويمثلان أفضل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار الشاملين.

واستنادا الى التقارب الثقافي والتقاليد الضاربة في القدم والمتمثلة في الصلات الروحية وأواصر الصداقة التي تجمع بين شعوبهما،

وإذ يؤكدان من جديد التزامهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية وغيرها من صكوك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا.

ورغبة منهما في تحقيق التعاون في إطار رابطة الدول المستقلة، وقد عقدا العزم، وفقا للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الوثائق التي وقعت عليها الدولتان في إطار رابطة الدول المستقلة، على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن اشتراكهمـــا في الرابطة، وبصفة خاصة معاهدة الأمن الجماعي المؤرخـــة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢.

وإدراكا منهما لأن قدر الدولتين ورفاههما يرتبطان ارتباطا لا ينفصم بتعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة القوقاز وفي جميع أنحاء العالم.

وإذ يضعان في الاعتبار أهمية قيام الدولتين باتخاذ إجراءات متضافرة على الساحة الدولية فيما يتعلق بأهم المسائل موضع الاهتمام المشترك،

ورغبة منهما في تعزيز التعاون في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية تحقيقا لهذه الغاية،

وإذ يؤكدان من جديد التزامهما بالامتثال للقواعد الدولية المعترف بها عالميا في مجال حقوق الإنسان،

يتفقان على ما يلي:

المادة ١

يبذل الطرفان المتعاقدان الساميان كلما في وسعهما لتعزيز علاقات الصداقة التقليدية والتعاون الشامل بين الدولتين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والعلمية، والثقافية وغيرها من المجالات.

وهما يلتزمان بدقة بمبادئ الاحترام المتبادل لسيادتي دولتيهما واستقلالهما، وللمساواة وعدم تدخل الواحدة منهما في الشؤون الداخلية للأخرى، وعدم اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، واحترام السلامة الإقليمية، وحرمة الحدود، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنفيذ التزاماتهما الدولية وغيرها من أحكام القانون الدولي المعترف بها عالميا بطريقة تنم عن الإخلاص.

المادة ٢

يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان فيما بينهما تعاونا وثيقا في الدفاع عن سيادة الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وسلامتهما الإقليمية وكفالة أمنهما. وسوف يقوم الطرفان، دون إبطاء، بالتشاور فيما بينهما متى ما نشأ، في رأي احدهما، خطر هجوم مسلح يتهدده، وذلك لكي يتسنى تأمين الدفاع المشترك وصون السلم وأمن الطرفين. ومن خلال تلك المشاورات، سوف تتحدد ضرورة وطبيعة ونطاق المساعدة التي يقدمها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين الى الطرف المتعاقد السامي الآخر بغرض المساعدة في السيطرة على الحالة الناشئة.

المادة ٣

يشترك الطرفان المتعاقدان الساميان في اتخاذ جميع التدابير المتاحة لهم لتفادي حدوث تهديد للسلم، أو انتهاك له، أو للوقوف في وجه أي أعمال عدوانية تشنها ضدهما أي دولة أو مجموعة من الدول ويقدم كل منهما الى الآخر المساعدة اللازمة، بما في ذلك المساعدة العسكرية، وذلك إعمالا لحق الدفاع الجماعي وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة ٤

إن الطرفين المتعاقدين الساميين، مع أنهما يبتان بصورة مستقلة في مسائل الأمن القومي والمسائل العسكرية، سوف يتعاونان تعاونا وثيقا في هذه المجالات ويحددان أشكال التآزر على أساس هذه المعاهدة

والمعاهدة الثنائية بشأن القاعدة العسكرية الروسية في إقليم جمهورية إرمينيا المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥، والاتفاقات الأخرى ذات الصلة.

وسيوسع الطرفان المتعاقدان الساميان التعاون بين قواتهما الوطنية المسلحة. وفي حالة نشوء تهديد لأمن أحد الطرفين، أو هجوم مسلح عليه، سوف يستند الطرفان المتعاقدان الساميان الى مبدأ الاستخدام المشترك للمرافق والمنشآت العسكرية وفقا للشروط المقررة بالنسبة للقوات الوطنية المسلحة، وكذلك التشغيل المشترك للمرافق الدفاعية.

وسيعمل الطرفان المتعاقدان الساميان معا في تنفيذ السياسات التقنية العسكرية، والتعاون في الانتاج الحربي على أساس توحيد مواصفات الأسلحة، بما في ذلك تمويل البرامج العسكرية المشتركة.

ويتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان كذلك في مجال تصدير واستيراد التقنيات العسكرية والأسلحة مع مراعاة الضوابط الدولية القائمة.

المادة ٥

تتم حماية حدود جمهورية أرمينيا مع الدول غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الأطراف المتعاقدة السامية على أساس الاتفاقات ذات الصلة المبرمة فيما بينها مع مراعاة مقتضيات الأمن الذاتي لكل منها والأمن الجماعي لرابطة الدول المستقلة.

المادة ٦

يواصل الطرفان المتعاقدان الساميان العمل معا بصورة وثيقة في مجال السياسة الخارجية، ويتعاونان بغية تعزيز السلم، وتحسين حالة الاستقرار والأمن في منطقة القوقاز وفي جميع أنحاء العالم. وهما سوف يعملان على مواصلة عملية نزع السلاح، واتخاذ تدابير تعزيز الثقة والأمن، وإنشاء الآليات والمؤسسات، التي تساعد على تعزيز دور الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكمنولث الدول المستقلة في حفظ السلم. كذلك سيبذل الطرفان المتعاقدان الساميان جهودهما للمساعدة في تسوية المنازعات الإقليمية وغيرها من الحالات التي تمس مصالحهما.

وسيعمل الطرفان المتعاقدان الساميان معا على تحسين الحالة وكفالة السلم والأمن في منطقة القوقاز وفي جميع أنحاء العالم، وسيتخذان تدابير من بينها التشاور بشأن المشاكل الدولية موضع الاهتمام المشترك بغية اتخاذ إجراءات متضافرة عند الاقتضاء.

المادة ٧

يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان بالامتناع عن الاشتراك في أي أعمال أو تدابير أو أحلاف أو تكتلات، موجهة ضد سيادة، الطرف المتعاقد الثاني أو استقلاله أو سلامة أراضيه، وبعدم السماح باستخدام أراضي أي منهما لأغراض شن عدوان أو القيام بأي أعمال عنف أخرى ضد الطرف السامي المتعاقد الآخر.

ويحظر كل من الطرفين الساميين المتعاقدين ويمنع، في إقليمه، قيام ونشاط المنظمات والجماعات، وكذلك أنشطة الأفراد، الموجهة ضد سيادة دولة الطرف السامي المتعاقد الثاني، واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛

المادة ٨

يكفل كل من الطرفين المتعاقدين الساميين لمواطني الطرف المتعاقد السامي الآخر الحقوق والحريات الشخصية، ولا يسمح بأي شكل من أشكال التمييز على أسس إثنية، أو على أساس الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو المعتقد السياسي أو غيره من المعتقدات وفقا لقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا. ويُضمن لهؤلاء المواطنين حرية الحركة وحق الإقامة فضلا عن حق العمل وحيازة العقارات في كل من الدولتين وفقا لتشريعات كل طرف من الأطراف.

ويبرم الطرفان المتعاقدان الساميان اتفاقات منفصلة لضمان وحماية حقوق مواطنيهما الذين يقيمون إقامة دائمة في إقليم الطرف الآخر.

المادة ٩

يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان بتشجيع التعاون القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة في المجالات السياسية، والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والإنسانية وغيرها من المجالات.

وعلاوة على المجالات المذكورة أعلاه سوف تعطى الأولوية للتعاون في المنظمات الدولية على تنفيذ مختلف المبادرات التي لا تتناقض مع مصالح الطرفين المتعاقدين الساميين، وفي كفالة حقوق الإنسان وفقا للصكوك الدولية الأساسية؛ والتعاون في مجال حماية البيئة، ومكافحة الجريمة المنظمة، والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ويبرم الطرفان المتعاقدان الساميان اتفاقات منفصلة للتعاون في هذه المجالات وغيرها من مجالات المصلحة المشتركة.

المادة ١٠

يُحدد النظام القانوني لممتلكات الدولة وممتلكات الأشخاص القانونية ومواطني أحد الطرفين المتعاقدين الساميين، الموجودة في أراضي الطرف المتعاقد السامي الآخر وفقا للاتفاقات المتعددة الأطراف السارية ولتشريعات الطرف الذي توجد الممتلكات في إقليمه، ما لم تنص على خلاف ذلك اتفاقات أخرى في هذا الشأن تعقد فيما بعد بين الطرفين المتعاقدين الساميين.

وإذا ادعى أحد الطرفين المتعاقدين الساميين ملكية ممتلكات توجد في إقليم الطرف المتعاقد السامي الآخر، وتدعي ملكيتها أطراف أو دول ثالثة أيضا، فإن الطرف الآخر يتعين عليه اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وحفظ تلك الممتلكات إلى حين البت بصورة نهائية في مسألة ملكيتها.

المادة ١١

إن الطرفين المتعاقدين الساميين، إذ يعلقان أهمية على التنمية المستقرة للإمكانيات الاقتصادية لدولتيهما واستغلالها بصورة فعالة، سوف يتعاونان على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الجارية على أساس علاقات السوق، والعمل على تعميق التكامل الاقتصادي بين الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة وفقا للالتزامات المنبثقة عن المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمها الطرفان المتعاقدان الساميان في إطار رابطة الدول المستقلة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنسيق أنشطتهما الرامية إلى تنفيذ سياساتهما المالية وتلك المتعلقة بالائتمان والنقد والقطع الأجنبي، والضرائب والجمارك فضلا عن السياسات الاجتماعية.

ويخطر كل من الطرفين المتعاقدين الساميين الطرف الآخر، على وجه السرعة بالقرارات الاقتصادية، التي يمكن أن تؤثر على حقوق ومصالح الطرف المتعاقد السامي الآخر.

المادة ١٢

يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية العلاقات في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية على جميع المستويات وتهيئة الظروف المؤاتية، في إقليمهما، لأنشطة المؤسسات ورجال الأعمال التابعين للطرف الآخر، في مجالات مثل مجال الاستثمار المباشر وحماية الاستثمارات، كما يعملان على تيسير إنشاء الأفرقة المالية - الصناعية المشتركة، وتكوين وتشغيل الشركات عبر الوطنية، وغير ذلك من أشكال التعاون المطرد.

ويعمل الطرفان على مواصلة وتنمية التعاون الإنتاجي والعلمي والتكنولوجي القائم على المنفعة المتبادلة بين أصحاب النشاط الاقتصادي، ولا سيما في مجال تطوير وإنتاج السلع الحديثة التي تستخدم في إنتاجها التكنولوجيا العالية، بما في ذلك المعدات الدفاعية، وذلك عن طريق تنظيم برامج للتعاون الشامل فيما بين الدولتين والفروع الاقتصادية المختلفة.

المادة ١٣

يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان التدابير اللازمة لجعل عملتيهما الوطنيتين قابلتين للتحويل وللحفاظ على استقرارها، وتنمية أسواقهما الوطنية للعملات، كما يتفقان على إجراءات تحديد أسعار صرف عملتيهما.

المادة ١٤

يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان بتوسيع نطاق التعاون في تنمية شبكاتهما الوطنية للنقل والمواصلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية وتجهيز البيانات، كما يعملان على تيسير صيانة وترشيد استخدام وحدات النظم المنفردة ومجمعاتها المستخدمة في هذه المجالات.

ويتم، بشروط مفيدة للطرفين ووفقا لإجراءات تحددها اتفاقات منفصلة، نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية وبوسائل النقل الجوي والبري والبحري أو النهري بين الدولتين أو عبر إقليميهما، بما في ذلك استخدام الموانئ والمحطات ذات الصلة، وكذلك استخدام خطوط الأنابيب الرئيسية وشبكات الإمدادات الكهربائية، وخطوط الاتصال، التي تمر عبر إقليميهما.

ويقوم الطرفان المتعاقدان الساميان بتنمية التعاون في مجال الوقود والطاقة بوسائل من بينها إنتاج الطاقة ونقلها بصورة مشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية يشجع الطرفان إنشاء الشركات المشتركة.

المادة ١٥

يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان، إدراكا منهما للدور الأساسي للتعاون في المجال العلمي - التقني، جميع التدابير اللازمة لإنشاء حيز علمي - تقني بغية زيادة ترشيد استخدام الإمكانيات الفكرية، والعلمية والتكنولوجية لدى البلدين.

ويتعاون الطرفان في مجالات العلوم الأساسية والتطبيقية، بما في ذلك الأبحاث الصناعية، والاستفادة المشتركة من إنجازات العلم والتكنولوجيا الحديثة، وفقا لتشريعاتهما والتزاماتهما الدولية في ميدان الملكية الفكرية والصناعية.

ويعمل الطرفان على تكثيف الاتصالات بين أكاديمياتهما الوطنية وغيرها من المؤسسات العلمية، واستحداث هيكل أساسي مشترك يكفل إدخال الابتكارات، والمساعدة في تكوين وتشغيل أفرقة إنتاجية علمية مشتركة وتصميم وإقامة شبكة للمعلومات العلمية والتقنية، وتشجيع إنجاز البرامج والمشاريع المشتركة، وتبادل الخبرات بين العلماء، والاختصاصيين والخبراء، فضلا عن تهيئة شروط مؤاتية لتدريب الكوادر العلمية.

المادة ١٦

يتخذ الطرفان المتعاقدان الساميان كل الخطوات اللازمة لتشجيع التعاون المطرد في المجال الإنساني، وتعزيز الصلات في مختلف المجالات الثقافية، والعمل على توسيع صلات العمل بين اتحادات وروابط المبدعين، والمؤسسات الثقافية، وبين الأدباء والفنانين على جميع المستويات.

وبالنظر إلى الدور التاريخي للغة الروسية في العلاقات بين الشعبين الروسي والأرمني، سيعمل الجانب الأرمني على تهيئة ظروف مناسبة لتعزيز تعليم اللغة الروسية في نظام تعليم جمهورية أرمينيا. وسوف يعمل الجانب الروسي على تهيئة الظروف المناسبة لتلبية الاحتياجات في مجال تعليم اللغة الأرمنية في إقليم الاتحاد الروسي.

ويعمل الطرفان على إقامة وتشغيل المراكز الثقافية كما يتعاونان في مجال التعليم العام، وتدريب الكوادر، في المجالات الثقافية والصحفية والإعلامية، والسياحية والرياضية.

المادة ١٧

يعمل الطرفان المتعاقدان الساميان على تنمية التعاون في مجالات الصحة العامة ومراقبة الأوبئة، وحماية اليد العاملة، والحماية الاجتماعية وتوفير المعاشات التقاعدية.

المادة ١٨

لا تمس أحكام هذه المعاهدة حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين الساميين بموجب أي معاهدات دولية أخرى هما طرفان فيها.

المادة ١٩

تسوى الخلافات المتعلقة بتفسير وتطبيق هذه المعاهدة عن طريق المشاورات والمفاوضات بين الطرفين المتعاقدين الساميين.

المادة ٢٠

لأغراض تنسيق الأنشطة الرامية إلى تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان، عند الاقتضاء، بإنشاء هيئات تشاورية مشتركة عن طريق إبرام اتفاقات منفصلة.

المادة ٢١

يشجع الطرفان المتعاقدان الساميان توسيع الصلات البرلمانية فيما بينهما.

ولأغراض التعاون في تنفيذ هذه الاتفاقية ينشئ الطرفان لجنة برلمانية مشتركة دائمة للتعاون.

المادة ٢٢

هذه المعاهدة خاضعة للتصديق ويبدأ نفاذها من تاريخ تبادل صكي التصديق في إريفان.

المادة ٢٣

تبرم هذه المعادة لمدة ٢٥ عاما وتجدد تلقائيا كل عشر سنوات، ما لم يقم أي من الطرفين المتعاقدين الساميين بإخطار الطرف الآخر خطيا برغبته في وقف سريانها وذلك في غضون فترة لا تقل عن سنة من تاريخ انتهاء سريان الفترة الجارية.

حـُررت في موسكو في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ من نسختين أصليتين باللغتين الروسية والأرمينية، والنصان متساويان في الحجية.

(توقيع)

عن الاتحاد الروسي	عن جمهورية أرمينيا
بـــوريس يلتســـــن	ك. أ. تير بتروسيان

المرفق الثاني

الإعلان الروسي الأرمني المشترك

الذي تم التوقيع عليه في موسكو في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩٧

بناء على دعوة من رئيس الاتحاد الروسي السيد بوريس ن. يلتسن قام رئيس جمهورية أرمينيا السيد ليفون هـ. تير بتروسيان بزيارة رسمية إلى الاتحاد الروسي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٧. وجرى بين رئيسي البلدين الصديقين تبادل شامل للآراء بشأن جميع المسائل المتعلقة بالتعاون الثنائي، بما في ذلك آفاق زيادة تنمية العلاقات الروسية الأرمينية، والحالة في منطقة القوقاز وما حولها وطائفة أخرى كبيرة من المشاكل الدولية. وقد جرى اللقاء بين الرئيسين في جو من الصراحة والثقة والتفهم المشترك.

وقد أكدت اللقاءات والمحادثات التي تمت أثناء الزيارة الاتفاق الواسع بين مصالح الدولتين في المجالات السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية، وتشابه النهج التي يتبعانها إزاء المشاكل العالمية والإقليمية. وقد بينت هذه اللقاءات والمحادثات بصورة واضحة رغبة الاتحاد الروسي وأرمينيا في تعزيز علاقات الصداقة الوثيقة والتعاون الشامل التقليدية بكل الوسائل، وحماية وزيادة كل العوامل الإيجابية التي ما فتئت عبر القرون تجمع بين شعوبنا وتوحدها.

١ - أكد الرئيسان أن العلاقات بين الاتحاد الروسي وأرمينيا بوصفهما دولتين ذاتي سيادة ومتساويتين تقوى وتنمو باطراد وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والأهداف والمبادئ والالتزامات الناشئة عن عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا. وخلال السنوات القليلة الماضية أتاحت ديناميات التعاون الثنائي تصعيد هذه العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

وإعرابا عن رغبة الشعبين الروسي والأرميني في توحيد جهودهما من أجل صون السلم، وتعزيز الأمن وتحقيق ازدهار الدولتين، وقع السيد يلتسن والسيد تير بتروسيان على "معاهدة الصداقة، والتعاون والمساعدة المتبادلة"، التي ستصبح الصك القانوني الأساسي الذي ينظم العلاقات بين الاتحاد الروسي وأرمينيا. وتتفق هذه المعاهدة مع مصالح الدولتين الحيوية طويلة الأجل، وتزيد من تعزيز الثقة وتوسيع التعاون الشامل بينهما.

وخلال الزيارة أيضا، وقع الاتحاد الروسي وأرمينيا على المعاهدة التي تتناول المركز القانوني لمواطني جمهورية أرمينيا، المقيمين بصفة دائمة في إقليم الاتحاد الروسي، ومواطني الاتحاد الروسي المقيمين بصفة دائمة في إقليم جمهورية أرمينيا؛ والاتفاق المتعلق بالولاية والمساعدة القانونية المتبادلة

في الشؤون المتصلة بوجود القاعدة العسكرية الروسية في إقليم جمهورية أرمينيا؛ والاتفاق المتعلق بشروط إنشاء الجامعة الروسية الأرمينية وأنشطتها في يريفان، وعدد آخر من الاتفاقات الحكومية الدولية.

وسيدعم كل من الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا جهود الآخر، الهادفة إلى مواصلة وتعميق التحولات الديمقراطية وإصلاحات السوق، التي يقومان بها وفقا للبرامج الموضوعة بصورة مستقلة والتي تراعي خصائص كل من البلدين.

٢ - وأشار رئيسا الدولتين إلى تقارب وتشابه مواقفهما بشأن المسائل الدولية الرئيسية، وأكدا من جديد رغبتهما في مواصلة التعاون تعاونا وثيقا في مجال السياسة الخارجية بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وأشار الرئيسان إلى أن انتهاء الحرب الباردة وبدء فترة ما بعد المواجهة يعني الانتقال من عالم يوجد به قطبان إلى عالم متعدد الأقطاب. وينشأ هذا العالم المتعدد بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها جميع البلدان، الكبيرة منها والصغيرة. ويجب أن يصبح هذا العالم آمنا، ومستقرا ومترابطا. وأكد الطرفان أنه لا ينبغي أن تكون هناك عودة إلى سياسة التكتلات أو محاولات لإعادة تشييد الجدران الفاصلة.

ودعا السيد يلتسن والسيد تير بتروسيان إلى تعزيز الأمم المتحدة، بوصفها حجر الزاوية في منظومة السلم والأمن والتعاون الدولي، وإلى زيادة فعاليتها وكفاءتها في ضوء الظروف الجديدة. ومن رأي الرئيسين أن تنفيذ خطة مقبولة لجميع الأطراف ترمي إلى تعديل منظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد على إحراز تقدم في اتجاه تحقيق هذه الأهداف. وفي الوقت نفسه، من المهم، عند إجراء الإصلاحات في هذه المنظمة، ألاّ تغيب عن الأنظار الإنجازات التي حققتها المنظمة خلال نصف قرن من الزمان في مجال السلم والأمن الدوليين، والعمل على زيادة إسهامها الإيجابي في حل المشاكل العالمية.

ويشير الرئيسان إلى الأهمية الخاصة للأعمال التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال إعداد ميثاق للأمن الأوروبي بناء على قرار اتخذه مؤتمر قمة المنظمة المعقود في لشبونة. ويمثل هذا الميثاق صكا يماثل في أهميته وثيقة هلسنكي الختامية.

وسيصبح الميثاق أساسا لنظام أمن جديد يضمن بصورة يعول عليها المصالح الأمنية لجميع الدول. ويرى الرئيسان أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تؤدي دورا هاما في كفالة الأمن والاستقرار في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي. وفي هذا الصدد، فإنهما يؤيدان زيادة تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منظمة عالمية للبلدان الأوروبية بكل الوسائل بما في ذلك إرساء أسسها القانونية الخاصة بها ومنحها دورا تنسيقيا بالنسبة للرابطات والمنظمات الأخرى المعنية بمسائل الأمن الأوروبي.

وبالنظر إلى ضرورة إنشاء منطقة أمنية وحيدة في أوروبا، أكد السيد يلتسن معارضته للخطط الرامية إلى توسيع منظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو). وأشار الرئيسان إلى أهمية التوقيع على الاتفاق التأسيسي بين روسيا ومنظمة "ناتو" بوصفه إسهاما في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي.

وأعرب رئيسا البلدين عن استعدادهما لتعميق التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وأكد الاتحاد الروسي وأرمينيا من جديد رغبتهما في تحقيق اندماج بلديهما في الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العالمي.

وتؤيد روسيا رغبة أرمينيا في أن تصبح عضوا كامل العضوية في مجلس أوروبا. ويؤكد الرئيسان من جديد التزام بلديهما بالمعايير المقبولة عامة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وسيدعى مؤتمر القمة القادم لهذه المنظمة، الذي سيعقد في تشرين الأول/اكتوبر، إلى اتخاذ قرارات هامة، تهدف إلى تعزيز الأمن الديمقراطي والاستقرار الاجتماعي في أوروبا.

ويؤكد الاتحاد الروسي وأرمينيا من جديد عزمهما على الاضطلاع، بالاشتراك مع دول أخرى، بعمل فعال من أجل تعديل معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، بغية تعزيز فائدتها وفعاليتها في كفالة الأمن لجميع الأطراف في المعاهدة على قدم المساواة في ضوء الحالة العسكرية والسياسية السائدة في أوروبا.

٣ - وبوصفهما رئيسين لبلدين من البلدان المؤسسة لرابطة الدول المستقلة يعلن رئيسا الاتحاد الروسي وأرمينيا عن التزامهما الحازم بأهداف الرابطة ومبادئها. وسيعمل الرئيسان بعزم على تعزيز وزيادة فعالية الرابطة، وتحقيق الاستفادة المثلى من إمكانياتها غير المستغلة حتى اليوم استغلالا كاملا.

ويلاحظ الرئيسان مع الارتياح تزايد الاعتراف المطرد برابطة الدول المستقلة بوصفها منظمة إقليمية كما يلاحظان تعاونها النشط مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من الرابطات الإقليمية.

ويرحب الرئيسان بتكثيف الاتصالات المتبادلة والتعاون القائم على حسن الجوار في إطار رابطة الدول المستقلة على الأساس الثنائي والمتعدد الأطراف. ويرى الرئيسان أن تعزيز عمليات التكامل في إطار الرابطة يلبي الاحتياجات الموضوعية لتنميتها. ولا ينبغي الإسراع بهذه العمليات أو تعطيلها على نحو مصطنع. والكلمة الأخيرة هنا لدولها الأعضاء، التي ستحدد كل منها لنفسها أشكال التكامل الأنسب بالنسبة لها.

٤ - وإدراكا منهما لأن التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود يمثل جانبا هاما في السياسة الخارجية لبلديهما، أكد الرئيسان استعدادهما لتحويل آلية التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود إلى

منظمة كاملة للتعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة وعلى نحو ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقده في موسكو رؤساء دول وحكومات البلدان الأطراف في آلية التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود.

وقد أبدي اهتمام متبادل بالتعديل بإنشاء مصرف البحر الأسود للتجارة والتنمية، وكذلك بالمشاريع الاستثمارية والتجارية والاقتصادية التي تشترك فيها آلية التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود. وأعرب الطرفان عن ثقتهما في أن تعطى رئاسة أرمينيا للدورة القادمة لآلية التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود زخما جديدا لتنمية هذه الآلية الواعدة للتعاون الإقليمي.

وأبدي كذلك اهتمام مشترك بتطوير أشكال التعاون الإقليمي الأخرى بهدف حفز العمليات التكاملية في المنطقة.

٥ - وأكد السيد يلتسن والسيد تير - بتروسيان عزم بلديهما على تنفيذ أحكام إعلان كيسلوفودسك المعنون "من أجل الوفاق بين القوميات والسلم والتعاون الاقتصادي والثقافي في منطقة القوقاز"، الذي اعتُمد في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ خلال لقاء رؤساء الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا، بحضور قادة المناطق التابعة للاتحاد في شمال القوقاز، وتثبيت نتائج هذا اللقاء وإطاره الفريد.

وبعد أن بحث الرئيسان بإسهاب مشكلة النزاع في ناغورني كاراباخ، أكدا ضرورة إيجاد حل شامل له بالوسائل السلمية وحدها على أساس عادل ومقبول من جميع الأطراف.

وأكد السيد يلتسن النداء الوارد في إعلان رؤساء الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة الصادر في دنفر، والموجه إلى قادة جميع الأطراف المتحاربة، بأن يظهروا نهجا إيجابيا وأن يتوصلوا، استنادا إلى المقترحات الموحدة للرئيسين المشاركين لمؤتمر مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى تسوية عاجلة عن طريق المفاوضات.

ونوه السيد تير - بتروسيان بمساهمة الاتحاد الروسي في الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ناغورني كاراباخ، وأثنى على جهود الوساطة التي بذلها فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦ - ويعطي الرئيسان أولوية لمسائل زيادة تطوير العلاقات الروسية الأرمنية وتعزيزها، وهما سيوليانها اهتمامهما المستمر. والمطلوب هو التنفيذ العملي لأحكام معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين روسيا وأرمينيا التي تم التوقيع عليها أثناء الزيارة، والتنفيذ المتواصل، للاتفاقات الثنائية القائمة، والمضي في توسيع الأساس القانوني للتعاون في جميع المجالات.

واتفق السيد يلتسن والسيد تير - بتروسيان على مواصلة الحوار السياسي. وسوف تعقد مشاورات منتظمة بشأن المسائل التي تهم مصلحة الطرفين، تشمل مشاورات رفيعة المستوى. ودعا الرئيسان إلى توسيع الاتصالات بين ممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك على مستوى المناطق التابعة للاتحاد الروسي وتلك التابعة لأرمينيا.

وأعرب رئيسا الدولتين عن تطابق وجهتي نظرهما فيما يتعلق بمسألتي توفير الأمن المشترك وحماية الحدود الخارجية لرابطة الدول المستقلة، وأيدا المضي في تطوير التعاون في المجال العسكري ومجال التكنولوجيا العسكرية، وبين قوات الحدود التابعة للبلدين في المدى الطويل. وتم التنويه بالدور الكبير الذي تلعبه المعاهدة المتعلقة بالقاعدة العسكرية الروسية الموجودة على إقليم أرمينيا، المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥، في تعزيز علاقاتهما كحليفين، وشددا على أن هذا التعاون ليس موجها ضد بلدان ثالثة.

٧ - ويولي الرئيسان أهمية أساسية لمبدأ تطوير علاقات تجارية واقتصادية طويلة الأجل ومستقرة بين الاتحاد الروسي وأرمينيا على المستوى الدولي، وعلى مستوى المؤسسات ذات أشكال الملكية المتنوعة، وكذلك في مجال الاجتذاب المتبادل للاستثمارات.

وأشير إلى أن الأحجام الحالية للتعاون الاقتصادي لا تنسجم مع الإمكانات التي يتمتع بها البلَدان، وينبغي زيادتها بشكل ملموس. وتقع مسؤولية كبيرة في هذا الصدد على لجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين حكومتي روسيا وأرمينيا.

وجرى التأكيد على أن الطاقة تلعب دورا استراتيجيا في مجمل دائرة العلاقات الاقتصادية والإنتاجية والعلمية والتقنية بين روسيا وأرمينيا. وما زالت المحطة النووية لتوليد الكهرباء في أرمينيا تشكل موضوعا بالغ الأهمية في هذا التعاون. ورحب الرئيسان بالتوقيع أثناء الزيارة على وثائق الاتفاق بين حكومة أرمينيا وشركة "غازبروم" الروسية المساهمة بشأن الدخول في مشروع مشترك يهدف إلى تزويد جمهورية أرمينيا بالغاز وتشييد خط لأنابيب الغاز يربط بين الاتحاد الروسي وتركيا عبر أراضي أرمينيا. وتتمثل اتجاهات التعاون المستقبلي في تطوير العلاقات التعاونية في مجالات صناعات التعدين والمعادن والصناعة الكيمياوية وصناعة الأحجار الكريمة، والصناعة الخفيفة والهندسة الميكانيكية وإنتاج مواد البناء، والصناعات العسكرية والصناعات الزراعية؛ وإنشاء مجموعات صناعية - مالية مشتركة بين الدولتين وكذلك مشاريع مشتركة؛ والتعاون فيما بين إدارات النقل؛ وتنسيق إجراءات النظامين المصرفيين في أرمينيا والاتحاد الروسي؛ وغيرها من الخطوات المشتركة المتخذة في ضوء المصالح الاقتصادية المتبادلة لكلا البلدين.

وأعرب الرئيسان عن ارتياحهما لاتساع دائرة الاتصالات بين أوساط الأعمال في كل من روسيا وأرمينيا، وأعربا عن تأييدهما للمبادرة الهادفة إلى عقد منتدى ثنائي تمثيلي لرجال الأعمال في يريفان في خريف عام ١٩٩٧.

ويعتبر التقارب الروحي والثقافي الذي نشأ على مر العصور بين الشعبين الروسي والأرمني واحدا من أهم القيم التراثية لهذين الشعبين. والرئيسان مصممان تصميما كاملا على العمل بكل الوسائل الممكنة على تعزيز العلاقات الروسية الأرمنية في ميادين الثقافة والعلم والتعليم والسياحة والرياضة والإعلام، وتشجيع الاتصالات بين الأفراد والمنظمات الاجتماعية.

ومن الأحداث الرئيسية التي سيشهدها عام ١٩٩٨ افتتاح الجامعة الروسية الأرمنية في يريفان. وسوف تهيأ الشروط اللازمة لتعميق عملية تدريس اللغة الروسية في أرمينيا واللغة الأرمنية في روسيا.

وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن افتتاح مركز إعلامي وثقافي روسي في يريفان ومركز أرمني في موسكو.

وأكد الرئيسان أن كلا من الطرفين سيعمل بصورة موثوقة على كفالة الحقوق والحريات لمواطني الطرف الآخر المقيمين في إقليمه، وفقا للقانون الدولي، وللاتفاقات المتعددة الأطراف التي يشاركان فيها، وكذلك وفقا للاتفاقات المبرمة بينهما.

ودعا رئيس جمهورية أرمينيا السيد ل. أ. تير - بتروسيان رئيس الاتحاد الروسي السيد ب. ن. يلتسن إلى القيام بزيارة رسمية إلى أرمينيا. وقُبلت الدعوة بامتنان. وسوف يُتفق على موعد الزيارة فيما بعد.

رئيس الاتحاد الروسي	رئيس جمهورية أرمينيا
ب. يلتسن	ل. تير - بتروسيان

حرر في موسكو في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧

- - - - -